جامعة باجي مختار عنابة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التربية البدنية والرياضية

مقياس: القانون والتشريع الرياضي

- أولى ماستر

- السنة الجامعية: 2024/2023

المحاضرة الأولى: مدخل الى القانون والتشريع الرياضي

قبل التطرق الى دراسة مقياس القانون والتشريع الرياضي يجب التعرف على كلمة قانون فهي اشتقاق أو اقتباس من كلمة Kanon وتعني العصا المستقيمة، ويمكن التعبير عنها بالقاعدة القانونية ومنها فكرة الخط المستقيم لأنه عكس المنحنى والمنحرف، وهذا تعبير استعاري للدلالة على الأفكار التالية الاستقامة والنزاهة والصراحة.

1- المعنى الواسع للقانون:

يقصد به القانون الوضعي droit positif وهو مجموعة القواعد القانونية السارية المفعول في زمان معين ومكان محدد

2- المعنى الضيق للقانون:

هو مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تصدرها السلطة التشريعية لتنظيم علاقات الأفراد ببعضهم البعض أو علاقاتهم بالدولة في أحد مجالات الحياة الاجتماعية

3- خصائص القاعدة القانونية:

تتميز القاعدة القانونية بمجموعة من الخصائص ومنها: أنها قاعدة سلوك اجتماعي ثم في نقطة ثانية قاعدة عامة ومجردة، وأخيرا تمتاز بأنها قاعدة ملزمة مقترنة بجزاء

3-1: قاعدة سلوك اجتماعي:

ان الانسان بطبعه اجتماعي فلا يستغني عن الحياة في المجتمع حتى ولو اختلف في الطبع مع غيره وتناقضت مصالحه مع بقية أفراد المجتمع وعلى هذا الأساس نقول أن الحياة في المجتمع تتطلب بالضرورة تنظيم سلوك الأشخاص وعلاقتهم في المجالات المختلفة بوضع قواعد ملزمة بين حدود وحريات الأفراد و تعمل على تحقيق العدالة فيما بينهم مع مراعاة توافق المصالح المعارضة والرغبات المتبادلة وللوصول الى هذه الأهداف فانه كان من الضروري وضع قواعد قانونية من شأنها اقرار نظام داخلي في المجتمع من أجل تحقيق العدل مما يستدعي فرض سلوك معين على وجه الالزام

من البديهي أيضا أن يتحلى الفرد بسلوك معين وذلك من أجل احترام الآخرين وحفاظا على الاستقرار داخل المجتمع، فلذلك لابد من اقرار قواعد قانونية تنظم سلوك الأشخاص بقواعد آمرة وناهية في نفس الوقت، وترتبط بالبيئة الاجتماعية سواء كانت هذه البيئة في نطاق ضيق كالأسرة أو القبيلة أو تتسع الى أن تشمل اقليم الدولة الواحدة، وعلى هذا الأساس انه كلما اتسعت البيئة الاجتماعية زادت المعاملات بين أفراد المجتمع فتتشعب الروابط وتتعدد السلوكيات مما يؤدي الى ضرورة وضع قواعد قانونية تنظم سلوك الأفراد في تلك البيئة الاجتماعية.

من هذا يمكن أن نستنتج كذلك أن القاعدة القانونية ليست روابط اجتماعية فقط تنظم العلاقات بين المجتمع بل انها قاعدة سلوك خارجي للشخص ولايمكن أن يعتد بالنوايا وأفكار الأشخاص، الا اذا اقترنت بمسلك مادي ظاهري يكشف أو يعبر عن الأفكار و النوايا وهي تختلف مع قواعد الدين في هذه النقطة

2-3 : قاعدة عامة ومجردة:

صفتا العموم والتجريد هما صفتان متلازمتان للقاعدة القانونية، فالصفة الأولى تتعلق بالشخص المخاطب، أما الثانية فهي تتعلق بالواقعة القانونية.

ومعنى العمومية من حيث الاشخاص هي عدم مخاطبة القاعدة القانونية لشخص معين بذاته من حيث تحديد الهوية فلا توجد قواعد قانوينة خاصة بفرد معين

أما التجريد من حيث الواقعة القانونية فهو يتعلق بواقعة قانوينة معينة في مكان معين أو طرف معين.

3-3: القاعدة القانونية مقترنة بجزاء:

تتميز القاعدة القانونية بصفة عامة بالالزام المقترن بالجزاء وتتخذ صورة الأمر والنهي وبهذا المعنى لاتوجه الى مخاطبها بالدعوى الى سلوك معين على سبيل النصح كما هو في المسائل الأخلاقية، وانما نخاطبهم بلغة الأمر والنهي

وبهذا فهي تلزمهم بالتقيد بالسلوك الواجب اتباعه وعدم الانحراف عنه تحت طائلة الجزاء الذي تقرره في حال الخروج عنه.

4- خصائص الجزاء:

- الجزاء ذو طابع مادي ملموس اذ يمس (مخالفة – غرامة – حبس – سجن)

- آني أي غير مؤجل

- تنفذه السلطة المختصة

5- صور الجزاء:

تختلف صور الجزاء باختلاف تقسيمات القانون من عام أو خاص

أولا: الجزاء في قانون العقوبات: يعتبر الأشد في حالة مخالفة القواعد القانونية الخاصة به قد تصل الى الاعدام أو السجن المؤبد أو السجن لسنوات طويلة

ثانيا: الجزاء في القانون المدني:

- التعويضات
- الابطال
- البطلان